



أوراق في التجارة الدولية

د. بارق شبر*: الاقتصاد الدولي في مواجهة مخاطر الحرب التجارية – ترامب والنكوص نحو الميركانتيلية

لم يأتي قرار الرئيس الامريكى دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية جزائية على الحديد بواقع 25% وعلى الالمنيوم بنسبة 10% المستورد بدءاً من يوم الجمعة المصادف 23 آذار 2018 وتهديداته بفرض رسوم جزائية أخرى على السيارات الالمانية وعلى أكثر من مائة سلعة صينية مفاجئاً للمراقب الاقتصادي، فهو منذ بداية حملته الانتخابية يجاهر بأعلى صوته بشعار "اميركا أولاً" وكأن الدولة العظمى اقتصادياً وعسكرياً والتي تقود منظومة الدول الرأسمالية العريقة (العالم الأول) هبطت إلى مصاف دولة صغيرة تحاول بناء اقتصادها وصناعاتها الفتية من خلال هذا الشعار مثل الأردن والعراق. ولقد سبق إجراء فرض الرسوم الجمركية إجراءات شعبية عديدة مضادة للعولمة وللنظام الاقتصادي الدولي المتعدد الاطراف مثل الانسحاب من اتفاقية باريس حول المناخ وانسحاب أمريكا من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ Trans-Pacific Partnership وإعادة التفاوض حول شروط اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) North Atlantic Free Trade Area (NAFTA)

بعد الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة الامريكية كقوة داعمة للنظام الدولي المتعدد الاطراف وبادرت إلى تأسيس منظمة التجارة الدولية (WTO) بصيغتها المرحلية الأولى كاتفاقية الجات (GATT) بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودعمت بقوة تيارات العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية، مما عاد على اقتصادها بمنافع هائلة وعزز موقعها في الاقتصاد الدولي وقيادتها للعالم الرأسمالي

واليوم وبعد مرور حوالي 70 عاماً يشهد الاقتصاد المعولم ومنظومة توزيع العمل الدولي تحولات هيكلية جذرية أبرزها ظهور قوى وتكتلات اقتصادية جديدة على الساحة مثل الاتحاد الأوروبي



أوراق في التجارة الدولية

والصين ودول البريك BRIC الصاعدة (الهند، البرازيل، روسيا ... الخ) واشتداد المنافسة على أسواق التصدير الدولية. ومن جانب آخر يشهد نظام توزيع العمل الدولي منذ أكثر من أربعة عقود تغيرات هيكلية في التخصص الصناعي وانتقال العديد من الصناعات الرأسمالية الكلاسيكية مثل الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة وأيضاً للطاقة من دول العالم الأول إلى دول العالم الثاني (الاشتراكية سابقاً) ودول العالم الثالث (الدولة النامية). إن العديد من دول المجموعتين الاخيرتين حقق طفرات اقتصادية كبيرة مثل النمور الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والهند وتركيا الممثلة في مجموعة دول العشرين الأقوى اقتصادياً في العالم (G 20).

أما دول الثورة الصناعية الأولى فهي متوجهة منذ عقود نحو التخصص في إنتاج السلع الرأسمالية العالية التعقيد وباستخدام أحدث التقنيات وحقت طفرات تكنولوجية مذهلة، وهي حالياً على اعتبار ثورة معلوماتية جديدة والتحول نحو الاقتصاد الرقمي (Digital Economy). وأبسط مثال على التحول في منظومة توزيع العمل الدولي هو ان دولاً مثل تركيا وبنغلادش تنتج المنسوجات والالبسة الجاهزة بكلف واطئة وتصدرها الى اسواق الدول الصناعية مقابل استيراداتها من هذه الدول للمكائن والمعدات. وكذلك الصين التي تغرق اسواق العالم بمختلف المنتجات ولكنها تستورد من الدول الصناعية السلع الرأسمالية المتطورة تكنولوجياً. ارى ان هذه التغيرات تحدث بموجب قوانين التطور الاقتصادي الرأسمالي ولا يمكن تعطيلها بشكل كامل من قبل السياسات الاقتصادية لترامب وغيره، وانما يمكن وضع العراقيل أمامها وتأخير مفعولها لفترة زمنية محدودة.

وقعت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقيات الجات في عام 1948 وساهمت بقوة في الجولات التفاوضية الثمانية (أهمها جولة أورغواي) التي أفضت إلى اتفاق مراكش في 15 نيسان 1994 بين 123 دولة لتأسيس منظمة التجارة الدولية التي بدأت عملها في جينيف في 1 كانون الثاني 1995. الهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو إزالة القيود الكمركية وغير الكمركية أمام التجارة



أوراق في التجارة الدولية

الدولية لتحقيق التحرير الكامل في التبادل التجاري بين دول العالم. كما تتكفل المنظمة بمهمة فض النزاعات التجارية بين الدول الاعضاء، حيث وصل عدد هذه الحالات خلال الفترة 1995-2009 إلى 401 حالة وأشهرها حالة الخلاف على صادرات الحديد والصلب الأوروبية إلى أمريكا التي انتهت في عام 2003 بقرار هيئة تحكيم منظمة التجارة الدولية بأن الإجراءات الأمريكية لرفع التعرفة الجمركية الحمائية إلى 30% تتعارض مع احكام المنظمة.

ماهي الرسوم الكمركية الجزائية

هذا النوع من الرسوم تفرضها تلك الدول بجانب الرسوم الكمركية الاعتيادية في الحالات التي تعتقد انها تتعرض للإغراق dumping والمنافسة غير العادلة من دول اخرى. الدول الاعضاء في منظمة التجارة الدولية يحق لها في مثل هذه الحالة رفع شكوى لدى المنظمة والتي يمكن ان توافق على هذه الشكوى في حدود ضيقة جدا ووفق ضوابط صارمة. ولكن المنظمة لا تملك آلية لتنفيذ احكامها، وانما تعطي الحق للدولة المتضررة في اتخاذ إجراءات مضادة تتسم بنوع من الشرعية الدولية.

مع استثناءات قليلة تتمتع بها الدول النامية لحماية صناعاتها الفتية خلال فترة زمنية محددة، لا يحق للدول الاعضاء فرض رسوم كمركية جديدة على استيراداتها من الدول الاخرى بعد ان يتم تجميد مستويات التعرفة الكمركية في تاريخ انضمام الاعضاء إلى المنظمة والالتزام بتخفيضها تدريجياً.

مواقف متباينة في الاتحاد الأوربي

من الواضح ان الإجراءات الأمريكية الحمائية تتعارض مع معاهدات الجات المتعددة الاطراف التي لاتزال تشكل الارضية القانونية لمنظمة التجارة الدولية. وعلى هذه الخلفية جاءت تصريحات المفوضية الأوروبية شديدة الاحتجاج عليها مع التلويح بإجراءات مضادة. نشرت



أوراق في التجارة الدولية

الصحيفة الألمانية اليومية فرانكفورتر الجماينه (Frankfurter Allgemeine Zeitung) في 15 آذار 2018 تقريراً بعد حصول مراسلها على ورقة داخلية للمفوضية الأوروبية يفيد بأن المفوضية تهيئ أعضائها لاتخاذ إجراءات مضادة بعد ان فقدت الأمل في اقناع الرئيس الأمريكي ترامب للعدول عن مشروعه الحمائي. وتشير هذه الورقة أيضاً بعدم تفاؤل المفوضية بجذوى الشكوى إلى منظمة التجارة الدولية.

من جانب آخر تحاول بعض دول الاتحاد الأوربي المتخوفة من فرض رسوم كمركية جزائية اخرى وفي مقدمتها المانيا وفرنسا تجنب الحرب الاقتصادية حتى اخر لحظة واقناع الادارة الامريكية لاستثناء الاتحاد الأوربي بوصفه حليف استراتيجي للولايات المتحدة. وابتعثت المانيا وزير اقتصادها بيتر التماير (Peter Altmaier) للتفاوض حول استثناء دول الاتحاد الأوربي من الرسوم الجزائية مقابل التضامن مع أمريكا في تطبيق هذه الإجراءات ضد الصادرات الصينية من الحديد والصلب ومنتجات أخرى.

وفي آخر لحظة قرر الرئيس الأمريكي ترامب في يوم الخميس المصادف 2018/3/22 استثناء الاتحاد الاوربي من الرسوم الكمركية الجزائية التي سوف تدخل حيز التنفيذ في اليوم التالي ، على ان تستمر المفاوضات حول تخفيض العجز في الميزان التجاري بين الاتحاد الاوربي وخصوصا المانيا وأمريكا وحول بعض الرسوم الكمركية التي يفرضها الاتحاد الاوربي على استيراداته من السلع الامريكية. ومن الواضح ان هذا التنازل الأمريكي سوف يكون له ثمن يدفعه الاتحاد الاوربي عاجلاً أم آجلاً. اذن المشكلة مع الحليف الاوربي تم تأجيلها ولم يتم حلها. اما شعار "اميركا اولاً" المعادي للعولمة وللإقتصاد الدولي متعدد الاطراف فهو باقى مع بقاء ترامب على كرس الرئاسة الامريكية.

وبالتزامن مع اعلانه استثناء الاتحاد الاوربي من الرسوم الكمركية الجزائية على الحديد والصلب والالمنيوم الاوربي اعلن ترامب تصعيد الاجراءات الجمركية الجزائية ضد جمهورية الصين



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التجارة الدولية

الشعبية لتبقى وحيدة على الساحة الدولية تدافع عن العولمة وترفع شعار حرية التجارة الدولية التي ابتكرته الدول الرأسمالية العريقة ومفكرها الاقتصادي آدم سميث ودافيد ريكاردو في القرن الثامن عشر معلنين انتهاء حقبة الاقتصاد الميركانتيلي (Mercantilism). هذه المدرسة الاقتصادية التي كانت مهيمنة خلال الفترة بين القرن السادس عشر والثامن عشر ركزت على التجارة بين الدول بهدف تحقيق فوائض في الميزان التجاري من خلال توظيف القوة العسكرية للدولة الميركانتيلية في المراحل المبكرة للرأسمالية في الدولة الأوروبية القومية، والتي كانت بحاجة ماسة إلى تمويل جيوشها وحروبها الكولونيالية فضلاً عن اجهزتها البيروقراطية وملذات حكامها الابطاطرة وقياصرة عهد الباروك Baroque era قبل الثورة الفرنسية.

(* مستشار اقتصادي دولي سابق، مؤسس شبكة الاقتصاديين العراقيين.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 23 آذار 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>